حفريات معرفيّة في لغة التّفكير النَّحوي لدى الدكتور المخزوميّ (ت: ١٩٩٣م)

م. د كاظم جبار علك
مديرية تربية ميسان
اللغة العربية

المستخلص:
البحث هو دراسة تحليلية فاحصة للمرجعيات المعرفيّة والتصورات النظرية التي اعتمد عليها الدكتور مهدي المخزومي في مشروعه الفكري للنحو العربي وموضوعاته وقضاياه المرجعية وأبوابه ومسائله المختلفة من خلال كتابيه : في النحو العربي : نقد وتوجيه ، في النحو العربي: قواعد وتطبيق.
الكلمات المفتاحيّة: حفريات معرفية ، لغة، التفكير النحوي، الدكتور المخزومي

Cognitive Excavations in the Language of Grammatical Thinking by Dr. Al-Makhzoumi

Dr. Kadhem Jabbar Alak
Maysan Education Directorate

Abstract

This research is an analytical examination of the cognitive references and theoretical frameworks utilized by Dr. Mahdi Al-Makhzoumi in his intellectual endeavor concerning Arabic grammar, encompassing its subjects, reference matters, chapters, and diverse issues as presented in his two works: On Arabic Grammar: Criticism and Guidance, and On Arabic Grammar: Rules and Application.
Keywords: Cognitive Excavations, Language, Grammatical Thinking, Dr. Al-Makhzoumi

المقدّمة

تُعُّد دراسة التفكير النحوي للدراسين المحدثين نافذة مهمة لفهم مستويات التفكير النحوي عند هؤلاء الدراسين ومدخل ضروري للكشف عن المرجعيات المعرفيّة والتصورات النظرية التي اعتمدوا عليها في مشاريعهم النحويّة، فضلاً عن كونه ممارسة نظرية وتطبيقية للخوض في مجريات النظرية النحوية، وأسسها المعرفية ومدخلاتها التطبيقية، فالحركة المعرفيّة للدراسين المحدثين في التفكير النحوي إعادة ثرية ترفد المهتم بالشأن النحوي والمختص على حدٍّ سواء بفهم أكثر عمقاً و دقة لمنظومة النحو العربي وموضوعاته وقضاياه المرجعية وأبوابه ومسائله، وموضوع بحثنا هو حفر معرفي، ورصد بنيوي للمرجعيات النظرية، والتصورات المعرفية التي قدمها الدكتور مهدي المخزومي في مشروعه الفكري للنحو العربي في كتابيه : في النحو العربي: نقد و توجيه، و في النحو العربي: قواعد وتطبيق، فالبحث أشبه ما يكون بالمقاربات المعرفية التي تصوّر المسارات الفكرية والمنهجية التي وظّفها الدكتور المخزومي في بناء مشروعه التيسيري للنحو العربي.

التّمهيد

تنوعت المرجعيات المعرفيّة والتصورات النظرية التي أعتمد عليها الدكتور مهدي المخزومي في مشروعه التيسيري للنحو العربي ، فقد انطلق في نقد ومعالجة النحو العربي وموضوعاته وقضاياه المرجعية وأبوابه ومسائله المختلفة من أسس معرفيّة اختلفت مرجعياتها العلميّة لكنها اتفقت في مبناه الرئيس الذي عندما ينقد أي مسألة ويعالجها يرجعه إليه وهو طبيعة اللغة، أو طبيعة النظام اللغويّ، أو واقع اللغة ، فالدكتور المخزومي يرجع كل مسألة يتناولها بالنقد والمعالجة إلى ما ينسجم مع طبيعة اللغة أو طبيعة النظام اللغوي، فما وافق طبيعة اللغة _ بحسب ما يتصوّره هو _ أخذ به ، وما خالف تلك الطبيعة نقده وعالجه في ضوء معطيات طبيعة النظام اللغوي. والسؤال الأساس في هذه المهمة التي أنتجها العقل المعرفي النحوي للدكتور المخزومي هو كيف فهم الدكتور المخزومي النظام اللغويّ وطبيعته؟ وما معايير طبيعة ذلك النظام اللغوي وأسسه؟

وسيعرض الباحث جملة من قضايا النحو ومسائله التي نقدها الدكتور المخزومي، وعالجها على وفق مرجعيات معرفية كوّنت التصورات النظرية لمشروعه النحوي التيسيري ملقياً عليها نظرة تحليلية فاحصة مع تبيين المعايير التي فهمها الدكتور مهدي المخزومي لطبيعة اللغة تحليلًا ومناقشةً:

١. تيسير النحو
٢. الإعراب وعلاماته
٣. إعراب الفعل وزمانه
٤. تقسيم الجملة العربية ومعناها

١-تيسير النحو

مقولة الدكتور مهدي المخزومي في تيسير النحو تكشف عن اعتقاده الراسخ بصعوبة النحو العربي وكثرة مشكلاته، ومرجعية هذا التوجه لدى الدكتور المخزومي نابع من مصدرين، الأوّل: التجربة الشخصية للمخزومي التي مارسها في تدريس النحو العربي لمدة تزيد على ثلاثين سنة، والثاني: أصداء الحركة التيسيرية في العصر الحديث التي دعت إلى تيسير النحو العربي وتخليصه من الصعوبات[١]، وربما كان هذا له الأثر البالغ في التركيز النفسي لدى شخصية المخزومي خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ أساتذة المخزومي أمثال طه حسين (ت: ١٩٧٣م) ، وإبراهيم مصطفى(ت:١٩٦٢م)، وشوقي ضيف(ت: ٢٠٠٥م)، ومصطفى السقا(ت: ١٩٥٩م)، وهم من أصحاب دعوات التيسير النحوي[٢].

وقد لخصَّ الدكتور المخزومي المنهج التيسيري في النحو العربي بخطوتين، الأولى: تخليص الدرس النحوي من شوائب المنهج الفلسفي وفكرة العامل، والثانية: تعيين موضوع الدرس اللغوي[٣].

ولعلَّ جعل تخليص النحو العربي من العامل أحد مفاتيح الرؤية التيسيرية للنحو العربي كونه يلازم الأبواب النحوية جميعها، فهو منبسط على موضوعات النحو كلها، فلا يكاد يخلو باب نحوي منه، فأينما يحلُّ الإعراب يحلُّ العامل معه ويتمظهر وجوده بوصفه محدِّث العلامة الإعرابية وموجدها بحسب ما يتصوّره النحويون[٤]. فالعقل المعرفي للدكتور المخزومي يرى في العامل تكثيراً لمشاكلات النحو وصعوباته؛ لأنّه محاولة لإخضاع اللغة لأوضاع منطقية عقلية، وإرجاع كل موضوع لغوي على حدة إلى عامل مفلسف خاص كالقول بأنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والفاعل مرفوع بالفعل، فالمخزومي يرفض أن يكون الإعراب (النصب والرفع والجر) من آثار العامل[٥].

فيبدو أنَّ المسارات المعرفية لفكر المخزومي التي توجه بإلغاء العامل النحوي ومحو آثاره من منظومة النحو العربي هو رؤيته لطبيعة النظام اللغوي وخصائص هذا النظام، فيرى أنَّ مسألة القول بالعامل منافية لطبيعة اللغة وخصائصها، فالعامل قانون فلسفي عقلي مستوحى من طبيعة العلاقات التكوينية في العالم الخارجي التي تقوم على أساس ترابطي بين العلة والمعلول فحيث ما كان هناك معلول فلابدَّ من علة توجده، فمحاولة إدخال هذا الفهم الصارم لقضية العلة والمعلول في نظام لغوي قائم على روابط اعتبارية بين مكونات واقعية (الأصوات والمعاني) ابتداءً من اعتبار ترابط الألفاظ بالمعاني ثم اعتبار الرفع والجر والنصب (العلامات الإعرابية) مداليل لمعانٍ وظيفية نحوية تقتضيها طبيعة الأسماء بحسب اختلاف معانيها النحوية داخل الجمل.

فهو يرى أنّ المُوجِد للعلامة الإعرابية هو الاعتبار المفترض لواضع اللغة وناطقها بين علامات الإعراب و بين دلالاتها على الوظائف النحوية للكلمات داخل الجمل، ولا دخل لعامل آخر مفترض يظنُّه النحويون الفعل أو الحرف أو الاسم أحياناً، وهذا الفهم يراه الدكتور المخزومي مخالفاً لطبيعة النظام اللغوي وقوانينه القائمة على الاعتبار والتواضع، فقضية إدخال قانون مبني على تلازم تكويني في عالم الخارج في طبيعة نظام لغويّ لا يخضع لمثل هذه القوانين الصارمة هو مفارقة منهجية ومعرفية، فكل علم لابد أن تنسجم أصوله وقواعده مع طبيعة موضوعه ومسائله، فالدكتور المخزومي يبدو بهذا الفهم والتفكيك المعرفي لعباراته ينظر إلى اللغة بوصفها نظاماً اعتبارياً مقاصدياً وضعت فيها الألفاظ وعلاماتها لتدل على وظائف لغوية أو قيم نحوية في الجمل.

وأمّا مسألة تحديد موضوع الدرس اللغوي وعدّه أحد المفاتيح الأساسية للمنهج التيسيري في النحو العربي ثم تحديد خطوات المعالجة بخطوتين، هما: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزاؤها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار، وما يعرض للجملة من معانٍ عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته، والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يُعبّر عنها بالأدوات، والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب، ومناسبات القول[٦].

فهذا التوجه المعرفي لفكر الدكتور المخزومي ما هو إلَّا ضبط معرفي ومنهجي تقتضيه طبيعة كل علم، فالعالم المجتهد في أي مجال معرفي لابدَّ له أن يحدد في رتبة سابقة موضوع العلم الذي يدرسه ويؤلف فيه ويشخص مسائله الأساسية والثانوية والتي تنطوي تحته، فتحديد موضوع الدرس اللغوي ونقاط معالجته هو انطلاقه من أصل معرفي ومنهجي في دراسة العلوم والمعارف، حتى يعرف الدارس والباحث ما يبحثه ويدرسه بصورة واضحة وفي رتبة سابقة على البحث العلمي. فالعقل النحوي لدى الدكتور يتحرك في هذه المعالجة في ضوء نقطة منهجية مشتركة عامة في العلوم والمعارف جميعها. وأمّا المعالجة الأولى كانت مختصة بطبيعة النحو العربي، فقد كان التوجه المعرفي والعقل النحوي لدى الدكتور يتحرك في مسارات منهجية ومعرفية

مختلفة تارة تكون خاصة بموضوع العلم وطبيعته وخصائصه، وتارة أخرى تكون نقاط منهجيّة عامة تشترك فيها العلوم والمعارف جميعها.

ويمكن الاستنطاق المعرفي لعقل الدكتور المخزومي النحوي لعلة تحديد موضوع الدرس النحوي بالجملة ثم جعل محاور دراسة النحو العربي الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث أجزائها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف، والجملة وما يعرض لها من معانٍ تؤديها أدوات التعبير كالتوكيد وأدواته، والنفي وأدواته، وغيرها؛ لأنّها أساس التعبير والإفصاح والتفاهم[٧] بين المتكلمين، فهو ينطلق من رؤية علماء المعاني الذي عدّهم هم النحاة الحقيقيين[٨]، وهي رؤية ناظرة بالدرجة الأساس إلى مقاصد المتكلمين وأغراضهم، ومقتضيات القول ومناسباته، ومراعاة المُخاطَبين وأحوالهم، فهو بذلك يرى أنّ دراسة الجملة من حيث التأليف ونظامه وما يعرض لها في أثناء التأليف، وما يعرض لها من معانٍ عامة تؤديها أدوات التعبير يحقق هدفية النحو العربي بوصفه طريقةً رئيسةً ومهمةً للتواصل والإفهام، وهذا ما يكرره دائماً[٩]. فهو بهذا التفكيك والحفر المعرفيّ لفكره النحوي يركّز على الأصول العامة والأهداف الغائية والبعيدة من دراسة النحو العربي، وهو بهذا التوجه المعرفي لا يهتم كثيراً بقضايا أساسية أخرى جعلها النحويون والنحو العربي من ضمن أهدافهم الرئيسة وهي مسألة هدفية تعليم النحو من خلال دراسة قضاياه ومسائله بالشكل الذي عرضه النحويون في مصنفاتهم، فقد كان النحويون يفصلون المسائل النحوية ويكثرون من التعليل وبسط المادة النحوية المعروضة بالتوضيح والتفسير حتى يتسنى للدارس والمتعلم التعرف على قوانين كلام العرب لمحاكاتهم في طريقة كلامهم. ولعلَّ هذا التوجه المعرفي لدى المخزومي في كيفية دراسة النحو العربي وتحديد موضوعه وحصر مسائله بطريقة مشابهة لدراسة علماء المعاني هو اعتقاده بوحدة الرؤية بين علمي النحو والبلاغة من حيث كيفية الدراسة وتحقيق الأهداف، وهذا ما صرح به فعلاً، إذ قال: ((بالرغم من أنَّ علماء العربية كانوا قد فرقوا بين اختصاص النحاة، واختصاص أهل المعاني فإننا نرى الاختصاص واحداً، والتفرقة بين صحة الكلام وفصاحته مبنياً على اعتبارات عقلية محضة))[١٠].

فالعقل المعرفيّ النحوي للدكتور المخزومي ربما ناظر إلى تراتبية أهداف النحو العربي وتشخيص أوّليات الأهداف المرجوة منه، وهذا ما جعل رؤيته في الآليات والمعالجة المنهجية في عرض مسائل النحو العربي وموضوعاته مختلفة نوعاً ما عن طريقة عرض النحويين ومعالجتهم، ولذا وجه نقده القوي واللاذع لهم مراراً وتكراراً[١١]، وإذا أردنا أن نحلل واقعية العقل النحويّ للدكتور المخزومي بهذا التوجه المعرفيّ يمكننا أن نجترح مصطلحات تُوظّف البناءات الفكرية التي ينطلق منها الدكتور المخزومي، فيمكن القول: إنّ المخزومي كثيراً ما كان يركّز على ما يمكن أن يسمّى بنحو المقاصد والدلالات، هذا النحو الذي تضبطه طبيعة العلاقة بين مقاصد المتكلم ومقتضيات القول ومناسبته وبين السامع وأحواله، الذي كان يراه موجوداً عند طبقات النحويين الأوائل كالخليل والفراء وبإشارات بسيطة عند الباقين وبشكل أساسي عند علماء أصحاب المعاني[١٢]، والنحو الثاني

يمكن تسميته بنحو القواعد والأحكام الذي يبين قواعد النحو العربي وأحكامه، فقد كان اهتمام الدكتور المخزومي فيه اهتماماً خافتاً وقليلاً.

٢- الإعراب وعلاماته:

يعرّف الدكتور المخزومي الإعراب بأنّه: ((بيان للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو قيمة نحوية ككونها مسنداً إليه، أو مضافاً إليه، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً[١٣]، وهذا الرأي هو امتداد لأستاذه إبراهيم مصطفى الذي يرى أنّ ((علامات الإعراب دوال على معانٍ... في تأليف الجملة وربط الجملة.. وليست كما زعم النحاة أثراً يجلبه العامل))[١٤].

والدكتور المخزومي بهذا التوجه لا يخرج عن البناء المعرفي للنحو العربي في تحديد وظيفته وأنه بيان للمعاني والوظائف النحوية التي تؤديها الكلمات داخل الجمل من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها، وهذا ما نجده واضحاً في كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي (٣٣٧)، إذ بيّن في باب القول في الإعراب ولِمِ دخل الكلام؟ ((إنّ الأسماء لما كانت تحتويها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أنَّ الفعل واقع به))[١٥]، فالعقل المعرفيّ للدكتور المخزومي لم يكن خارجاً عن الإطار النظريّ لمفهوم الإعراب في منظومة الفكر النحوي فهو يقرُّ بوظيفة الإعراب التي حددها النحويون لكنه يرفض (العامل) بكونه سبباً للإعراب وأثراً له[١٦]، فهو يراه أحد الأسباب الرئيسة لمشاكلات النحو وصعوباته – كما بينا في فقرة (تيسير النحو) – ويذكر الدكتور عبد الهادي الفضلي(ت:٢٠١٣م) - بتتبّع تاريخي لتعريف الإعراب -أنّ مسألة إدخال العامل في تعريف الإعراب وجعله سبباً له بدأت في طلائع القرن الرابع الهجري على يد ابن السراج(ت:٣١٠ه) في كتابه (الموجز) وأبو علي الفارسي(ت:٣٧٧ه) في كتابه (الإيضاح)، ويعلل ذلك لما أحدثته نظرية العامل في عالم النحو من تطوّرات وما وصلت إليه من سيطرة على جو الدرس النحوي[١٧].

ويرى الدكتور المخزومي أنّ للإعراب علامات تدل عليه، وهي الحركات، والحركات في العربية ثلاث: الضمة هي علم الإسناد وتدل على تحقق النسبة بين المسند إليه والمسند وهي ليست أثر لعامل لفظي أو معنوي، وإنّما مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية[١٨].

والكسرة علم الإضافة وتدل على أنَّ ما لحقته مضاف إليه، أو تابع للمضاف إليه، وهو مبدأ لغوي صحيح يفسر الخفض بأنّه الارتباط بين كلمتين الذي لا يعبّر عن فكرة تامة. وقد فسَّر المخزومي جر الأسماء تفسيراً يستبعد تأثير حروف الجر انطلاقاً من مبدئه الرافض لأثر العوامل في الإعراب، فهو يرى أنّ الجر بعد حروف الجر له توجهان، الأوّل: إنَّ حروف الجر استعملت واسطة للإضافة، وواسطة لإضافة ما لا يمكن إضافته

مباشرة، فإذا قلنا: سافرتُ من البصرة إلى الكوفة كانت (من) و(إلى) واسطتين لإضافة (سافرت) إلى الكوفة والبصرة؛ لأنّ (سافرت) ببنائها وهيئتها ممّا لا يضاف أبداً، وقد أيَّد الدكتور المخزومي تسمية الكوفيين لحروف الجر بحروف الإضافة و وافق ما ذهب إليه سيبويه(ت:١٨٠ه) في تفسير الجر، إذ قال: ((الجر إنّما يكون في كل اسم مضاف إليه))[١٩]، أو ما ذهب إليه ابن الحاجب(ت:٦٤٦ه) من أنّ ((المضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً))[٢٠].

التوجيه الثاني: إنّ حروف الجر لم تكن حروفاً بادئ ذي بدء ولكنها استعملت أسماء، أو أفعالا دالات على معانٍ تامة مستقلة ثم تعرضت لتأثيرات الاستعمال فأفرغت من معانيها مستنداً إلى دراسات لغوية غربية[٢١]، وإلى شواهد شعرية استعملت فيها حروف الجر استعمال الأسماء[٢٢].

والفتحة ليست علماً لشيء خاص، ولكنها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويندرج فيه موضوعات كثيرة كالحال والتمييز والمفاعيل وغيرها يتميز بعضها عن بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية. والفتحة هي الحركة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً، وهو رأي الخليل(ت:١٧٥ه) في كثير من المنصوبات، كالمنادى المضاف، وما يسمّونه بالشبيه بالمضاف، والنكرة المقصودة، فالدكتور المخزومي لا يرى النصب أثر للعامل الذي ينسبه إلى النحاة المتأخرين، فهو يميل إلى مذهب الخليل وسيبويه والفراء في تعليل المنصوبات الذي كانوا يعللون النصب دون إشارة إلى العوامل، نحو نصب المستثنى، ونصب باب (ما ينتصب أن يكون صفة) نحو: هذا راقود خلا، وكباب (ينتصب على أنّه ليس من اسم قبله ولا هو هو)، نحو: هو جاري بيتَ بيتَ[٢٣]، ونصب الظرف الواقع خبر، ونصب المفعول معه، ونصب الفعل المضارع المتصل به (فاء السبب)[٢٤].

فالدكتور المخزومي بهذا التوجّه المعرفي لتفسير علامات الإعراب يمثل رؤية أستاذه إبراهيم مصطفى[٢٥]، وهذه الرؤية ليست بعيدة عن تصورات النحويين القدماء، فتفسير الضمة بعلم الإسناد أو الفاعلية، والكسرة بعلم الإضافة هو ما ذكره الزمخشري(ت:٥٣٨ه) في المفصل، إذ قال عن الرفع بأنّه علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلّا، وأمّا المبتدأ وخبره، وخبر (إنَّ) وأخواتها و(لا) التي تنفي الجنس واسم (لا) (و) المشبهتين بـ(ليس) فملحقان بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، والجر علم الإضافة، والنصب علم المفعولية[٢٦]، فالدكتور المخزومي خالف القدماء في تفسير النصب، إذ كان ممثلاً لرأي أستاذه إبراهيم مصطفى، وبذلك نستطيع أن نخرج بحصيلة جامعة هي: إنَّ المسارات المعرفية التي وجهّتْ العقل النحوي للدكتور المخزومي في تعريف الإعراب وتبيان وظيفته، وتفسير علاماته غير خارجة عن الإطار التصوّري و النظري لمنظومة الفكر النحوي غير أنّه يرفض أن يكون محدث هذه العلامات هو العامل.

ولعلَّ قبول الدكتور المخزومي لوظيفة الإعراب على وفق ما رآه النحويون مع بعض الاختلافات في تفسير سببه وبعض علاماته هو ما يراه في الإعراب وأنه خصيصة من خصائص العربية، فهو يرى ((أن الكلمة فيها تحمل معها ما يدل على قيمتها النحوية وأن لها من أجل ذلك حرية أوسع في التقديم والتأخير))[٢٧].

والملاحظ أن العقل المعرفي النحوي العربي أفاد من الطبيعة التكوينية لنطق الصوت العربي التي تتباين بين حركات (الضم والفتح والكسر والسكون)، فهذه الحركات هي نتاج الجهاز النطقي للإنسان وطبيعته التكوينية التي خُلِق لها.

فالعقل العربي بفطرته الواعية وظّف هذه الحركات، إذ جعلها دلائل على المعاني الوظيفية التي تؤديها الكلمات داخل الجمل، فهذه الخاصية التكوينية لنطق أصوات اللغة العربية هي من خصائص اللغة العربية، وبناءً على قراءة الدكتور المخزومي للفكر النحوي العربي، فالملاحظ أنَّه يقرُّ بهذه الخصوصية التي أعطت امتيازاً للغة العربية تكشف فيه عن وظائف المفردات اللغوية داخل الجمل، وهو بذلك ينسج على منوال النسق المعرفي للعقل العربي النحوي، فلا يخرج عن أنساقه المعرفية الموجهة لبناء النظام اللغوي العربي.

تبقى مسألة مهمة تحتاج إلى تدبر وحفر معرفي في حيثيات العقل النحوي العربي وهي إذا كانت القضية اعتبارية جعلية بين طبيعة صوتية يمتاز بها نطق الصوت العربي وبين دلائل علامات وظيفية تدل عليها الكلمات داخل الجمل، فلماذا جعل الضم للفاعل والإسناد، والفتح للمفاعيل وما يقربها، والكسر للإضافة؟ واعتقد أنّ هذا الأمر يحتاج إلى بحث معرفي مستقل يبحث في طبيعة العقل النحوي العربي ويفكّك مرجعياته المعرفية، ويصل لدراسته دراسة شاملة تعني بالمعاني اللغوية والاصطلاحية لمعنى الرفع والنصب والجر وعلاقتها بالتسميات الوظائفية للكلمات المؤتلفة مع غيرها داخل الجمل. فطريقة البحث في ذلك تقتضي بحث معنى الرفع والفاعلية والإسناد وما يقاربها، وبحث معنى النصب والمفعولية وما يقاربها، وبحث معنى الجر والإضافة، وفلسفة ذلك في النموذج المعرفي العربي ومعرفة غاياته في البناء القيمي والحضاري للعقل العربي باعتبار أنّ اللغة تمثل هوية العربي وكيانه الديني والاجتماعي، وتكشف عن مسارات وحيثيات فلسفة وجوده وطريقة التنميط النوعي لكيفية تفكيره ومحركات هذا التفكير وأهدافه.

٣- إعراب الفعل وزمانه:

يرى الدكتور المخزومي أنّ اهتمامات النحويين بالفعل كانت متعلقة بحدود ضيقة تتمثل بما كان للفعل من عمل فيما يليه من فاعل، أو مفعول، أو ظرف، أو غيرها. فكان تناولهم للفعل لا يمس جوانبه الحيوية في الكلام وما يؤديه من دلالات ووظائف، بوصفه أهم ركن من أركان الجملة، وما له من صيغ وأبنية زمنية، وما له من دلالات على زمن الحدث أو تمامه، أو عدم تمامه[٢٨].

فالملاحظ أنّ الفعل في الرؤية النحوية للدكتور المخزومي يتمظهر بوصفه مجالاً دلاليّاً خصباً يثري الجمل بمقاصد ودلالات توجه بحسب مقتضيات القول ومناسباته وحاجات السامعين وإفهامهم، فتركيزه ينصب على الوظيفة الدلالية التي يؤديها الفعل داخل الجملة لتوظيف المقاصد الدلالية التي تتحول في ضوئها فعالية الأفعال في بناء حركية المعنى وصناعة أنماطه المختلفة لتحقيق غايات الكلام وأهدافه. فالتوجّه المعرفي للدكتور المخزومي كثيراً ما يُعنى بهدفية إيصال المعنى وتوظيف دلالاته بوصفة وسيلةً مهمةً لتحقيق غايات النحو العربي، وبصورة تحليلية أعمق لعقلية الدكتور المخزومي النحوية، نزعم أنّه ينطلق من رؤية فلسفية خاصة

للنحو العربي تفرضها عليه طبيعة أهداف هذا النحو والأولويات التي يجب أن تتحرك على ضوئها دراسة النحو العربي، فهو يضع في رأس اهتماماته المعرفية تحقيق أهداف نحو المقاصد والدلالات هذه الأهداف التي تكون آليات تحققها دراسة الوظائف الدلالية والمقاصد الدلالية التي تؤديها الكلمات داخل الجمل.

وأما من حيث إعراب الفعل، فللدكتور المخزومي رؤية معرفية خاصة لا ترى أيَّ قيمة وأهمية لإعرابه؛ لأنّه لا يحمل المعاني الإعرابية أو القيم النحوية التي يحملها الاسم المدلول بالضمة والكسرة، فالأفعال لا تعبّر عن معنى من المعاني الإعرابية المعروفة، فلا يكون الفعل مسند إليه ولا مضافاً إليه[٢٩]، فهو بذلك يؤيد مقالة البصريين بالقول ببناء الفعل الماضي والأمر، ويصف بأنَّه فهم واعٍ لطبيعة الفعل وإن كان يختلف معهم في تعليل بنائهما بأنّهما لا يضارعان الفاعل من حيث هيأته ودلالته ، ورأيه إنّهما لا يحملان أيَّ معنىً من المعاني الإعرابية[٣٠]، لكنه يرفض مقالتهم في إعراب الفعل المضارع، ويرى أنّ تغيّر آخر الفعل المضارع لم يكن بسبب من طروء معانٍ إعرابية ولا بسبب من وجود عوامل ناصبة، أو عوامل جازمة، ليصحّ أن يقال: إنّه معرب، ويرى أنّ رفع الفعل المضارع ليس لكينونته في موضع الاسم كما زعم سيبويه، ولا بتجرده من الناصب والجازم، كما زعم الفراء، وإنما كان لأجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه، فبناؤه مجرداً من الأدوات يستعمل في الحال والمستقبل، فإذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي، اتصل في النفي بـ(لم)، أو (لمّا)، وسُكِّنَ آخره[٣١].

فالدكتور المخزومي بهذا التوجّه المعرفي الرافض لإعراب الفعل يكون منطلقه النظر في خصائص أقسام الكلمة العربية، فهو يرى أن الاسم له خصائص تعبيرية، ووظائف لغوية لا تؤديها الأفعال، وهو وقوعه موقع الإسناد والإضافة والمفعولية (وما يقربها)، فهذه المواقع المختلفة والمتعددة التي يتمظهر بها الاسم داخل الجمل هي التي جعلته يحمل معانٍ وظيفية وقيم نحوية يدل عليها بالإعراب وعلاماته، بينما يرى أن الفعل من حيث طبيعته اللغوية وخصوصية بنائه فهو لا يحمل هذه الوظائف اللغوية والقيم النحوية بأن يكون حاملاً لخاصية الإسناد أو الإضافة أو المفعولية (وما يقربهنَّ)، فالدكتور المخزومي بهذا التفكير النحوي تكون رؤيته مستقاة من خصائص مفردات النظام اللغوي وتحليل مستويات أنماطها في الاستعمال اللغوي، فمراعاة أنماط الاستعمال اللغوي الذي يراه الدكتور المخزومي أحد خصائص النظام اللغوي و جزءاً من طبيعته هو أحد الموجهات المعرفية لعقل الدكتور المخزومي النحوي في التنميط القواعدي والتصنيف النحوي، وبناء التشكلات الصوّرية الأولى للنحو العربي وأسس نظامه اللغوي.

وحتى تفسيره تغيّر أواخر الفعل المضارع فهو منطلق من الاستعمالات اللغوية التي لوحظت في كلام العرب وأساليبهم التعبيرية التي تنم في حقيقتها وأصل وجودها في النظام اللغوي عن التعدد الواقعي الذي يحمله الفعل المضارع في حقيقته وجوهره من مضامين الزمان وتنوعه فإنه يتمظهر بالزمان الحاضر والمستقبل، والحكاية عن نفي الفعل وحدوثه في الزمان الماضي، وهذه التصورات النظرية مرجعها طبيعة الفعل المضارع وخصوصيته هذه الطبيعة التي ما انفكَّ المخزومي أن ينادي بها في مشروعه التيسيري للنحو العربي[٣٢].

وفي البعد الزماني للفعل ينطلق الدكتور المخزومي من توجّه معرفي يختلف عن نظر النحويين في تقسيم زمان الفعل، فالنحويون وضعوا أقسام الزمان الفلسفي أساساً لتقسيم الفعل، فالفعل ثلاثة أقسام؛ لأنَّ أقسام الزمان ثلاثة: حركة مضت، وحركة لم تأتِ بعد، وحركة تفصل بين الماضية والآتية[٣٣]، فالمخزومي يقرُّ بدلالة الفعل على الزمان وأنه من مقوماته، وكنه حقيقته ولكن الزمن الذي يجب أن يُلحظ هو الزمان النحوي الذي تكون وظيفته التفريق بين أبنية الأفعال، لا الدلالة على حركات الفلك من مضي وحضور واستقبال، وإنَّ المعالجة الحقيقية لأزمنة الفعل تكمن في لحاظ الاستعمالات اللغوية المختلفة لدلالات أزمنة الفعل[٣٤]، ويرى المخزومي أن الفعل ينقسم إلى مضارع وماضٍ ودائم بحسب ما يؤديه الاستعمال والنصوص اللغوية التي صدرت عن الكوفيين في مقالاتهم عن الفعل الدائم كما يؤيده مذهب البصريين في إجراء (فاعل) و(مفعول) مجرى الفعل[٣٥].

ويعد المخزومي بناء فعل الأمر ليس فعلاً لكونه خالياً من الدلالة على الزمان والإسناد، وإنّ كل ما يشير إليه أو يدل عليه هو طلب الفعل من المُواجَه بالطلب أو الأمر[٣٦].

فالمرجعية المعرفية التي وجهّت العقل المعرفي النحوي للدكتور المخزومي هو الاستعمال اللغوي للأفعال في دلالتها على الزمان، فهو يرى دلالة الفعل الماضي على الزمن الماضي بلحاظات مختلفة بحسب الاستعمال اللغوي في كلام العرب، وبناء (يفعل) يدل على الزمان المضارع باعتبارات مختلفة اقتضتها طبيعة أساليب العرب الكلامية، ويدل بناء (فاعل) على الفعلية إذا وليه شيء، وعلى الاسمية إذا لم يله شيء[٣٧].

والذي يتابع العقل المعرفيّ النحويّ للمخزومي ويحلّله يراه ينطلق من جذر معرفيّ وجّه رؤاه النقدية والعلاجية في مشروعه التيسيري للنحو العربي ومسائله وقضاياه، وهذا الجذر المعرفي كما يسميه طبيعة اللغة أو طبيعة النظام اللغوي[٣٨]، و يعدُّ بنظر المخزومي ملاحظة الاستعمال اللغوي ومراعاة مستوياته الكلامية المتعلقة بأزمنة الفعل الماضي والمضارع من صميم خصائص النظام اللغوي وطبيعته أو هو الذي ينسجم مع طبيعة اللغة، فالمخزومي لاحظ تحليل هذه الأنماط الاستعمالية بصيغ الفعل الماضي والمضارع فوجدها قد جاءت بدلالات زمانية مختلفة للصيغة الواحدة الماضية أو المضارعة وبذلك عَدَّ ذلك المعيار الاستعمال هو الأساس لتقسيم أزمنة الفعل رافضاً اعتبار الزمان الفلسفي معياراً لتقسيم أزمنة الفعل فهو بنظره لا ينسجم مع طبيعة اللغة وقمة أساليبها؛ لأنه تقسيم عام للفعل من دون لحاظ حيثيات خاصة بكل زمان يمكن أن يندرج تحته دلالات مختلفة لكل زمان ، ومِنْ ثَمَّ يبقي هذا التقسيم الفلسفي للزمان على دلالات عامة على الزمان الماضي أو المضارع، فهو تقسيم قاصر لا يلبي الأنماط الاستعمالية التي ممكن أن توفر للمتكلم التعبير عن دلالات متعلقة بزمان واحد ولكن باعتبارات مختلفة نحو: دلالة الفعل الماضي على أنّ العمل تم في زمان ماضٍ مطلق مثل قولهم: دخل الزائرون، أو الدلالة على أن العمل قد تحقق في الماضي، واستمر تحققه إلى اللحظة التي دار فيها الكلام، وذلك كقوله تعالى: ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾[٣٩] [البقرة: ٤٠] وفي قبول المخزومي فعلية بناء (فاعل) وجعله قسماً ثالثاً للفعل مع الماضي والمضارع ما هو إلّا تقليد للنحو الكوفي في مقولته فعلية بناء (فاعل)، وهذا الرأي ينطلق من توجّه معرفي مفاده ملاحظة خصائص بناء (فاعل) وتحليل طبيعته، إذ إنّه يقبل

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية — العدد ٢ — المجلد ٥٠ — حزيران لسنة ٢٠٢٥

بعض خصائص الأفعال وسماتها كتضمنه معنى الفعلية كاملاً، ودلالاتها على الزمان[٤٠]، وهذا ما ينسجم مع طبيعة اللغة وخصائصها التي تعد المرجعية المعرفية الموجهة للمخزومي في منطلقاته النقدية والعلاجية، هذا فضلاً عن لحاظه قيمة الدراسات اللغوية المقارنة التي كانت إحدى الموجهات المعرفية للعقل النحوي للمخزومي في تعضيد هذا الرأي وتقويته؛ كون هذا الفعل موجوداً في لغة سامية قريبة الصلة بالعربية هي اللغة الأكدية الذي كان يسمَّى بالفعل المستمر[٤١]. وما يُلحظ على هذا القول هو عدم تماميته، وإنّه ترجيح بلا مُرجِّح، فإنّ كان المخزومي قد انطلق من خصائص بناء (فاعل) وإنّه يقبل بعض خصائص الأفعال، فهو بالدرجة نفسها يقبل بعض خصائص الأسماء كقبوله (ال) التعريف، والتنوين، فلماذا رجّح فعليته، ولم يرجّح اسميته؟

والراجح عندنا بحسب السير المعرفي والتحصيل العلمي لمسيرة الدكتور المخزومي في حياته العلمية هو الأنس الذهني الذي ارتكز في عقليته عند تناوله مدرسة الكوفة ودراسة منهجها في اللغة والنحو، فهذه الدراسة التفصيلية والاطلاع المستفيض جعله يأنس بالرأي الكوفي، وينساق إليه لا شعورياً، وقد رأينا في مشروعه كثيراً ما يميل إلى آراء المدرسة الكوفية[٤٢].

وبالنسبة لرأيه في عدم قبول فعلية بناء (افعلْ)، فإنّ منطلقاته المعرفية في توجيه ذلك هو التحليل الواقعي لطبيعة فعل الأمر، فهو يراه أنّه ليس فعلاً؛ لأنّه خالٍ من مقومات الفعلية ،وهي الزمان والإسناد الفاعلي، وإنّ فعل الأمر لم يكن متحققاً ومتلبّساً بالفاعل، فقد يتحقق وقد لا يتحقق، فهو طلب إنشائي وليس إخباراً بفعل قد حصل وتحقق كصيغة الفعل الماضي والمضارع، ومِنْ ثَمَّ فهو خالٍ من الدلالة الزمانية، وأما خاصّية الإسناد فيراه المخزومي أنّه لا يحتوي على إسناد فاعلي، وإنّ ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة، أو ياء المخاطبة، أو الضمير المستتر في (إفعل) هي عبارة عن كنايات أو إشارات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده وليس إسناداً[٤٣]، فتفسير الإسناد بهذه الكيفية وعدّه هذه الحروف مجرد إشارات إلى جنس المخاطب أو عدده وليست فواعل اعتماداً على بعض الآراء الخاصة في توجيه إعرابي معيّن نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنبياء: ٣] أو على بعض اللغات واللهجات الخاصة، نحو قول العرب: (أكلوني البراغيث)، إذ أعربوا الاسم الموصول في الآية، والبراغيث فاعلين[٤٤]، والملاحظ أنَّ القول بحرفيّة هذه الأسماء أو الضمائر هي استثناءات لا تمثل حالة عامة لا في لغة القرآن ولا في لغة العرب ومِنْ ثَمَّ لا يمكن الاعتماد عليها في تأصيل قاعدة عامة تؤسس لمفهوم حرفية هذه الضمائر أو الأسماء. فنرجح بناءً على فرضية تحقق فعل الأمر في زمان المستقبل وإنَّه يخرج من حّيز الصيغة الطلبية إلى حيّز الصيغة الخبرية وبذلك يدل على الزمان ،وتحقق الإسناد الفاعلي، ومِنْ ثَمَّ فهو بهذا التصّور يكون فعلاً، وعلى ملاك الفعلية ،إذ تكون مقومات الفعلية متمظهرة فيه وتكون تسميته بفعل الأمر منسجمة مع طبيعته الواقعيّة، فالفعلية متحققة فيه على فرضية وقوعه وحصوله في زمان المستقبل وتلبّسه بالفعل، ودلالة الأمر كونه أمراً طلبياً موجه للمخاطب غير متحقق حال النطق به.

٤- تقسيم الجملة العربية ومعناها:

يعرّف الدكتور المخزومي الجملة بأنّها وحدة كلامية صغرى لها أهمية كبرى في التعبير والإفصاح والتفاهم، ويوجه نقده للنحويين بأنهم لم يعنوا إلا قليلاً جداً في ثنايا الفصول والأبواب وحيث يعرضون للخبر الجملة، والنعت للجملة، والحالة الجملة، وموضوع الشرط، وأنّه لا يعرف أحداً عُني بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في مغني اللبيب[٤٥].

ويرى المخزومي تقسيم النحويين الجملة إلى اسمية وفعلية تقسيماً صحيحاً يقرّه الواقع اللغوي، لكنه يختلف معهم في كون الجملة الاسمية التي تبدأ باسم، والجملة الفعلية التي تبدأ بفعل، ويعدّه تحديداً لا ينسجم مع طبيعة اللغة، فهو لا يرى في جملة (البدر طلع) أو جملة (البدر طالع) اسمية، وإنّما جملة فعلية لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغيّر من طبيعة الجملة؛ لأنّه قُدّم للاهتمام به، وإنَّ القول بفعليتها يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات كالتقدير والتأويل الذي ليس هو من طبيعة اللغة بشيء، ومِنْ ثَمَّ فهو يعدُّ التفريق بين جملة (البدر طلع) وجملة (طلع البدر) تفريقاً ساذجاً يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض[٤٦]. وقد انطلق المخزومي في معالجته للتفريق بين الجملة الاسمية والفعلية من لحاظ خصوصية المسند ودلالته في كلتا الجملتين، فإذا كان المسند يدل على التجدّد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، أي التي يكون فيها المسند فعلاً؛ لأنّ الدلالة على التجدّد إنّما تستمد من الأفعال وحدها ،فالجملة فعليّة، وإذا كان المسند يدل فيها على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أي التي يكون فيها المسند إليه اسماً، فالجملة اسميّة [٤٧]، فتفريقه كان تفريقاً وظيفياً ودلالياً لا شكلياً بين الجملة الاسمية والفعلية.

فالمسارات المعرفية الموجّهة لتفكير المخزومي النحوي لتحديد الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية هي مرتكزات طبيعة اللغة التي اعتمدت على حقيقة المسند ومعناه في كلتا الجملتين، فدلالة هذا المسند على التجدد والحدوث أو دلالته على الدوران والثبوت هو تفسير لحقيقته وتبيين لواقعيته التي يمتاز بها، ومِنْ ثَمَّ هو إرجاع إلى طبيعة مفردات اللغة وخصائصها التي تتصف بها في العالم الخارجي. ولعلَّ الأخذ بهذا الاعتبار وجعله معياراً للتفريق بين الجملة الاسمية والفعلية مرجعه ما يراه منسجماً مع طبيعة اللغة التي تُعدُّ المرجعية المعرفية لعموم مشروع الفكر للنحو العربي، وهذا التحديد والتفريق لطبيعة المسند في كلتا الجملتين قد استمده من مباحث علماء المعاني، فهو قد تبنّى توصيف المسند وتحديد دلالته من مباحث كتاب (تلخيص المفتاح) للخطيب القزويني، ومباحث كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني[٤٨]، وهذا التحاقل المعرفي بين رؤية المخزومي وبين فكر علماء أهل المعاني ينبئ عن الترابط الابستمولوجي في بنية العقل النحوي للدكتور المخزومي فهو ينسج على منوال رؤية أهل المعاني من حيث الأهداف وآليات الدراسة للنحو العربي، فطبيعي جداً أن يأخذ بملاحظ التفريق بين الجملتين من دراسات أهل المعاني، وأن يكون اهتمامه منصباً على نحو المقاصد والدلالات الذي كان هو جوهر دراسات أهل المعاني ،وحقيقته التي انطلقوا منها في أبحاثهم.

وحتى في عدّه جملة (البدر طلع) وجملة (طلع البدر) اسميتين فذلك مرجعه معيار التفريق الذي اتخذه أساساً لتمييز الجملتين وهو طبيعة المسند (الفعل) الدالة على التجدّد والحدوث، فالجملة اسمية إذا كان المسند فعلاً

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية — العدد ٢ – المجلد ٥٠ – حزيران لسنة ٢٠٢٥

تقدّم أو تأخّر المسند إليه (الاسم)، وإنَّ لحاظ تقدّم الاسم على الفعل لا يجعل منها جملة اسمية، فهو يراه لحاظاً بلاغياً لا يؤثر على تصنيف الجملة تصنيفاً جديداً وإنّما يرجعه إلى غاية بلاغية ترتبط بقصديّة المتكلم وحال السامع، فبنية تصوّره النظري لهذه المسألة ترجع إلى لحاظ بلاغي من صلب اهتمام علماء أهل المعاني الذين ينطلقون من ملابسات القول ومقتضيات ظروف الخطاب في التقديم والتأخير، ومن ثَمَّ فهو يتحرك في مساحة معرفية متجذّرة في فكر علماء البلاغة ،وأهل المعاني ،وطريقة فهمهم لتفسير الجملة ،وبلاغة مقاصدها.

وفي تقسيم الجملة يُلاحظ أنّ المخزومي يقرُّ في كتابه الذي نظّر فيه لمشروع التيسير النحوي (في النحو العربي نقد وتوجيه) بالتقسيم الثنائي للجملة (الاسمية والفعلية) ويقبله ويرفض الجملة الظرفية قسماً ثالثاً أدخله ابن هشام عند دراسته الجملة[٤٩]، فالدكتور المخزومي يرى أنّ الجملة الظرفية إن كان الظرف أو الجار والمجرور معتمداً على نفي أو استفهام، نحو: أعندك زيدٌ؟ أو: في الدار زيدٌ؟ فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمداً فهي من الجملة الاسمية فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام[٥٠]. بينما نجده في كتابه التطبيقي لمسائل النحو وموضوعاته (النحو العربي قواعد وتطبيق) يقبل الجملة الظرفية قسماً ثالثاً للجملة العربية، ويبرّر هذا التقسيم ويعلله بأنّ نظام الجملة الظرفية يقوم على أساس من تقديم الظرف نحو: عندك درهم، أو المضاف إليه بالأداة نحو: على الشرفة بلبل، وتأخير المسند إليه النكرة. ولم يكن تقديم المسند هنا ليعني الاهتمام به؛ لأنّ مكانه صدر الجملة، وهي بذلك تختلف عن نظام الاسمية والفعلية معاً؛ لأنَّ الجملة الاسمية نظامها أن يتقدم المبتدأ المعرف أو المخصص ويتأخر عنه خبره، ولا يتقدّم الخبر إلّا إذا دعت الضرورة إلى تقديمه، أو كان للمتكلم اهتمام خاص به، ولأنّ الجملة الفعلية نظامها أن يكون الفعل مذكوراً فيها غالباً، وأما الفعل في الجملة الظرفية نحو: عندك درهم، ولديك كتاب، وأمامك صعاب، فهو مفهوم في هذه الجملة ،وهو الكينونة العامة ممّا لم يذكر أصلاً، وهو مضمر متروك إظهاره أبداً[٥١]. فالدكتور المخزومي يعرب جملة (عندك درهم): عند: ظرّف تضمّن معنى الكناية، ودرهم: فاعل بالظرف، ويعرب أيضاً جملة (على الشرفة بلبلٌ)، على: أداة إضافة، والشرفة: مضاف إليه بالأداة، وبلبلٌ: فاعل بالمضاف إليه بالأداة، فالمخزومي يرى أنّه لم يسمع من العرب مثل قولهم: رجلٌ في الدار، أن يكون الاسم مبتدأ والظرف خبراً ؛لأنَّ الاسم هنا لا يكون مبتدأ؛ لأنه نكرة ولا فائدة في الإخبار عن نكرة[٥٢].

فرؤية الدكتور المخزومي تبدو متناقضة في التحوّل، فعدم قبول الدكتور المخزومي للجملة الظرفية قسماً ثالثاً مستندٌ إلى الاشتراط النحوي الذي قاله ابن هشام الأنصاري، ومن سبقه من البصريين في أنَّ الظرف ينوب الفعل إذا وقع في سياق نفي أو استفهام[٥٣]، وبذلك تكون الجملة الظرفية كأنَّها محكومة بسياق فعلي، ومن ثَمَّ فهي بمثابة الجملة الفعلية كما يراها الدكتور المخزومي بهذا التفسير والتوصيف، ويرى المخزومي في خلو الجملة الظرفية من الاعتماد في مقام الجملة الاسمية.

ولا نرى فرقاً بين اعتماد الجملة الظرفية على النفي والاستفهام من عدمه من حيث التصنيف الجملي والتحويل من الفعلية إلى الاسمية بقدر هو فرق دلالي بين جملة (أعندك زيدٌ) وجملة (عندك زيدٌ)، وبذلك تكون

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية — العدد ٢ — المجلد ٥٠ — حزيران لسنة ٢٠٢٥

المساحة المعرفية التي يتحرك في ضوئها المخزومي لرفض الجملة الظرفية قسماً ثالثاً للجملة هو مجرد الاستفادة من اشتراطات النحويين البصريين وتوظيفها توظيفاً يكون برأيه مائزاً لتفسير الجملة الظرفية بحيثيتين: حيثية تكون بها فعلية، وأخرى تكون بها اسمية من أجل أن يصل المخزومي إلى ما يريده ابتداءً وانطلق منه معرفياً، فقد كان في حساباته عدم تكثير أقسام الجملة ،وجعلها قسمين كما هو معهود عند مشهور النحويين، فإنَّه بذلك يتحرك على وفق أصل معرفي راكز في عقليته هو التيسير النحوي، فإنّه يريد بقوله: ((فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام))[٥٤]، أن يكون ميسّراً للدارس والمتعلّم من زيادة أقسام الجمل، فربَّما يرى تكثير الأقسام تصعيب للنحو وزيادة لمشكلاته ومسائله. ولكنه سرعان ما ناقض رأيه الأوّل ،وقَبِلَ الجملة الظرفية قسماً ثالثاً للجملة عن طريق عرض تفصيلي لنظام الجملة الاسمية، والفعلية وتمييزه عن نظام الجملة الظرفية.

وقد تكون الموجهات المعرفية لهذا التحوّل والتغيّر في فكر المخزومي النحوي راجعة إما إلى قراءة جديدة لمفهوم الجملة الظرفية أكثر تعمقاً وتوسعاً ووعياً، إذ رأى المخزومي في الجملة الظرفية لاسيمّا وسمات مائزة تجعل منها قسماً لوحده يميّزها عن الجملة الاسمية والفعلية، وهذا مرجعه التطور الفكري وإعادة النظر في الآراء السابقة خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار بعد المسافة الزمنية بين تأليف الكتابين (في النحو العربي نقد وتوجيه) و(النحو العربي قواعد وتطبيق)، أو قد تكون راجعة لإعادة نظر في قراءة ابن هشام الأنصاري لتفسير الجملة الظرفية وقبوله رأيه، ولربمّا عدّه الجملة الظرفية قسماً ثالثاً ،وهناك من يقول به من النحويين هو ما يجعله أمراً مستساغاً ومقبولاً ولا ضير في أن يراجع الباحث أفكاره ليصححها أو ينقدها فذلك يدل على قوة شخصية الباحث ومكانته العلمية الفذة.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية — العدد ٢ – المجلد ٥٠ – حزيران لسنة ٢٠٢٥

نتائج البحث

١- يميّز المخزومي بين صنفين من النحويين: نحويين يسميهم بالمناطقة ويصف منهجهم بالفلسفي الذي أثقل النحو بالتأويلات، والتخريجات الباطلة، والصعوبات الجمّة، ونحويين آخرين يسميهم بالنحاة الحقيقيين، وهم النحاة الأوائل كالخليل، والفراء ،وعلماء أهل المعاني، ويرى أنّ النحو العربي السليم الخالي من المشكلات، الذي ينسجم مع طبيعة اللغة ونظامها هو ما موجود عند هؤلاء النحويين.

٢- انطلق الدكتور مهدي المخزومي في مشروعه التيسيري للنحو العربي نقداً ومعالجة من مرجعيات معرفية هي :

أ- نحو الخليل وبعض أراء سيبويه ونحو الفراء والكوفيين عامة.

ب- دراسات علماء المعاني .

ج- الدراسات اللغوية الغربية الحديثة

د- بعض أراء الدارسين المحدثين العرب كإبراهيم مصطفى

ه- تحليله الخاص الذي لا يسنده إلى أيَّ مرجعية معرفية، نحو: عدم قبول فعليّة (فعل الأمر)

و- مرجعية الاستعمال اللغويّ، نحو: تقسيم أزمنة الفعل .

٣- أكثر المرجعيات المعرفية التي أصّل المخزومي مشروعه في المسائل التي عرضها البحث هي: نحو الخليل ،والفراء ،والكوفيين عامة ،وأفكار أستاذه إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ودراسات علماء أهل المعاني.

٤- كانت طريقة المخزومي في تأثره بالمرجعيات المعرفية متفاوتة بعض الشيء، فأحياناً يشير إلى المرجعيات التي يأخذ منها، ولا ينسبها لنفسه، وأحياناً أخرى لا يشير إلى أصحابها حتى يُخيّل للقارئ أنّها من بنات أفكاره كما في تعريف الإعراب ،ودلالة علاماته التي أخذها من أستاذه إبراهيم مصطفى، ولم ينسبه له.

٥- إنّ الاجتهادات النظرية للمخزومي في المسائل التي عرضها البحث لم تكن إبداعية في أغلبها بمعنى الإنتاج الأوّلي، وإنّما هي أراء تقليدية، والذي يحسب للدكتور المخزومي أنّه قام بجمع تلك الأنظار المعرفية من هنا وهناك ،وركبها في إطار نظري موحد كشف فيه عن مشروعه التيسيري للنحو.

هوامش البحث:

(١) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: د. نعمة العزاوي: ٤١، والمخزومي ونظرية النحو العربي، د. زهير غازي زاهر: ١٠،و موضوعات في نظرية النحو العربي : د. زهير غازي زاهد : ٣٠٤.

(٢) الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد، رسالة ماجستير، عمر لحرش، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية الآداب واللغاتـ ٢٠١٣م.

(٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ١٥ – ١٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٨/١، والتبصرة والتذكرة للصيمري: ٧٦/١، الموجز، لابن السراج" ٢٨، أسرار العربية ابن الانباري،: ٢٠٢، شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم: ص١٠.

(٥) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧١، ٢٠٨.

(٦) في النحو العربي: نقد وتوجيه: ١٧ – ١٨.

(٧) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٣.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ٥٧، ٥٨، ٣١، ٢٢٥.

(١٠) المصدر نفسه: ٣٥.

(١١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨ – ٢٩.

(١٣) المصدر نفسه: ٦٧، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٦٦.

(١٤) إحياء النحو: ٣.

(١٥) الايضاح في علل النحو: ٦٩.

(١٦) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧١، ٢٨.

(١٧) ينظر: دراسات في الإعراب: ١٣، ٢٠.

(١٨) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٧، ٧٠.

(١٩) الكتاب، لسيبويه: ٢٩٠/١.

(٢٠) شرح الرضي على الكافية: ٢٧٣/١.

(٢١) ينظر: اللغة لفندريس: ٢١٦.

(٢٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠.

(٢٣) الكتاب: ٣٧٤/١.

(٢٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٧، ٨١، ٨٢، ٨٣.

(٢٥) إحياء النحو: ٥٠.

(٢٦) شرح المفصل للزمخشري: ١، ابن يعيش: ٢٧١/١، وينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه د. خليل أحمد عمايرة: ٧٤، ٧٥.

(٢٧) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٧، ٦٨.

(٢٨) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٠٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣.

(٢٩) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨، ٦٩.

(٣٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٤، ١٣٥.

(٣١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٣، ١٣٤، ١٣٨.

(٣٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٢٩، ٨٢، ٩٤، ١١٤، ١٤٤، ١٥٣.

(٣٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١١٣.

(٣٤) ينظر: المصدر نفسه: ١١٤.

(٣٥) ينظر: المصدر نفسه: ١١٩.

(٣٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٠، ١٢١.

(٣٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦.

(٣٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ١١٤، ١٤٤، ١٥٣.

(٣٩) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٢٢، ١٢٣.

(٤٠) ينظر: المصدر نفسه: ١١٩.

(٤١) ينظر: المصدر نفسه: ١١٩.

(٤٢) مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي.

(٤٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٢٠.

(٤٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٠.

(٤٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣، ٣٤.

(٤٦) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٩، ٤٢، ٤٣.

(٤٧) ينظر: المصدر نفسه: ٤١، ٤٢.

(٤٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤١، ٤٢.

(٤٩) ينظر: معني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٠/٢.

(٥٠) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥١، ٥٢.

(٥١) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٠ – ١٦٢.

(٥٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦١ – ١٦٢.

(٥٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥١.

(٥٤)ينظر: المصدر نفسه: ٥٢.

مصادر البحث ومراجعه

١- القرآن الكريم.

٢- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن أبي سعيد الانباري (٥٥٧ه)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٧م.

٣- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (٣٣٧ه)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط: الأولى، ١١٩٨٧م.

٤- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي، ط: الأولى، ٢٠١٤م.

٥- التبصرة والتذكرة، لعبد الله بن اسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – السعودية، ط: الأولى، ١٩٨٢م.

٦- دراسات في الإعراب، د. عبد الهادي الفضلي، شركة مكة، ط: الأولى، ١٩٨٤م.

٧- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠٠م.

٨- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي (٧٤٧ه)، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار المجتبى، مطبعة قلم، ط: الأولى، ٢٠١٠م.

٩- شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش (٦٤٣ه)، قدّم له: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠١م.

١٠- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، د. خليل أحمد عمايرة، دار ثروت – جدة، ١٩٠٥م.

١١- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية – بغداد، ١٩٩٥م.

١٢- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط: الثانية، ١٩٨٦م.

١٣- في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي – مصر، ط: الأولى، ١٩٦٦م.

١٤- الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد، عمر كرش، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الآداب، الجزائر، ٢٠١٣م.

١٥-اللغة، لفندرس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية، د.ط، ١٩٥٠م.

١٦- الكتاب، لأبي بشر بن قنبر الملقب بـ(سيبويه) (١٨٠ه)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الرابعة، ٢٠٠٤م.

١٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١ه)، حققه وخرّج شواهده: د. مازن المبارك، محمد حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر – دمشق، ط: الأولى، ١٩٦٤م.

١٨- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي ،دار الرائد العربي، بيروت- لبنان،ط: الثالثة، ١٩٨٦م .

١٩- الموجز، لابن السراج، تحقيق: مصطفى الشويمي وزميله، مؤسسة بدران – بيروت، د.ط، ١٩٦٥م.

٢٠- المخزومي ونظرية النحو العربي، د. زهير غازي زاهد، دار الضياء – النجف الأشرف، ط: الأولى، ٢٠٠٦م.

٢١- موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث، د. زهير غازي زاهد، دار الغدير – النجف الأشرف، ط: الأولى، د. ت.

٢٢- في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي – مصر، ط: الأولى، ١٩٦٦م.